● أخبار قصيرة

البرازيل تدين المجازر في قطاع غزة وتطالب بمساءلة العدو الصهيوني قانونياً

دانت الحكومة البرازيلية المجازر التي نفذها العدو الصهيوني في الأيام الأخيرة في قطاع غزة، والتي أسفرت عن ارتقاء عشرات الفلسطينيين، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال.
وخصّت الحكومة بالذكر المجزرة الصهيونية في مخيم النصيرات، التي أدت إلى استشهاد أطفال في غارة للكيان أثناء وقوفهم في طابور للحصول على مياه الشرب لهم ولعائلاتهم، وأكّدت أن «عواقب هذه الأعمال تتعارض، بموجب القانون الإنساني الدولي، مع التزامات القوة المحتلة، ويجب أن تخضع للتحقيقات لضمان المساءلة المناسبة».
وأعربت البرازيل عن أسفها لأن هؤلاء الشهداء يضافون إلى ما يقارب ٨٠٠ فلسطيني استشهدوا في الأسابيع الستة الماضية في مراكز المساعدات الإنسانية في غزة التي تسيطر عليها حكومة الكيان الصهيوني.
وأضافت: «مرة أخرى، يقع مدنيون أبرياء ضحايا للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد المناطق المكتظة بالسكان وفي طوابير المساعدات الإنسانية».

كوريا الشمالية تهدد أميركا واليابان وكوريا الجنوبية بإجراء عسكري

ذكرت وكالة الأنباء الرسمية لكوريا الشمالية (KCNA) أن كوريا الشمالية مستعدة لاتخاذ إجراء عسكري ضد المناورات الجوية المشتركة لأمريكا واليابان وكوريا الجنوبية باستخدام القاذفات الاستراتيجية الأمريكية.
موقف الوكالة الرسمية لكوريا الشمالية، التي تعكس مواقف بيونغ يانغ، جاء بعد إجراء مناورات جوية ثلاثية بين اليابان وأمريكا وكوريا الجنوبية في منطقة شبه الجزيرة الكورية.في هذه المناورات، تم استخدام قاذفة استراتيجية أمريكية من طراز B-52H لأول مرة في عام ٢٠٢٥ في منطقة شبه الجزيرة الكورية؛ كما شاركت في هذه التدريبات العسكرية مقاتلات إف-١٦ الكورية الجنوبية وإف-٢ اليابانية.
المسؤولون العسكريون في جيوش كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان طالبوا يوم الجمعة، بالتزامن مع بدء مناوراتهم بالطائرات الحربية المتطورة، كوريا الشمالية بوقف ما وصفوه بجميع الأنشطة غير القانونية التي تهدد الأمن الإقليمي.
في المقابل، أكدت روسيا وكوريا الشمالية في لقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون على الإجراءات المزعزعة للاستقرار التي تتخذها أمريكا وحلفاؤها في شبه الجزيرة الكورية، ووصفوها بأنها السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة.

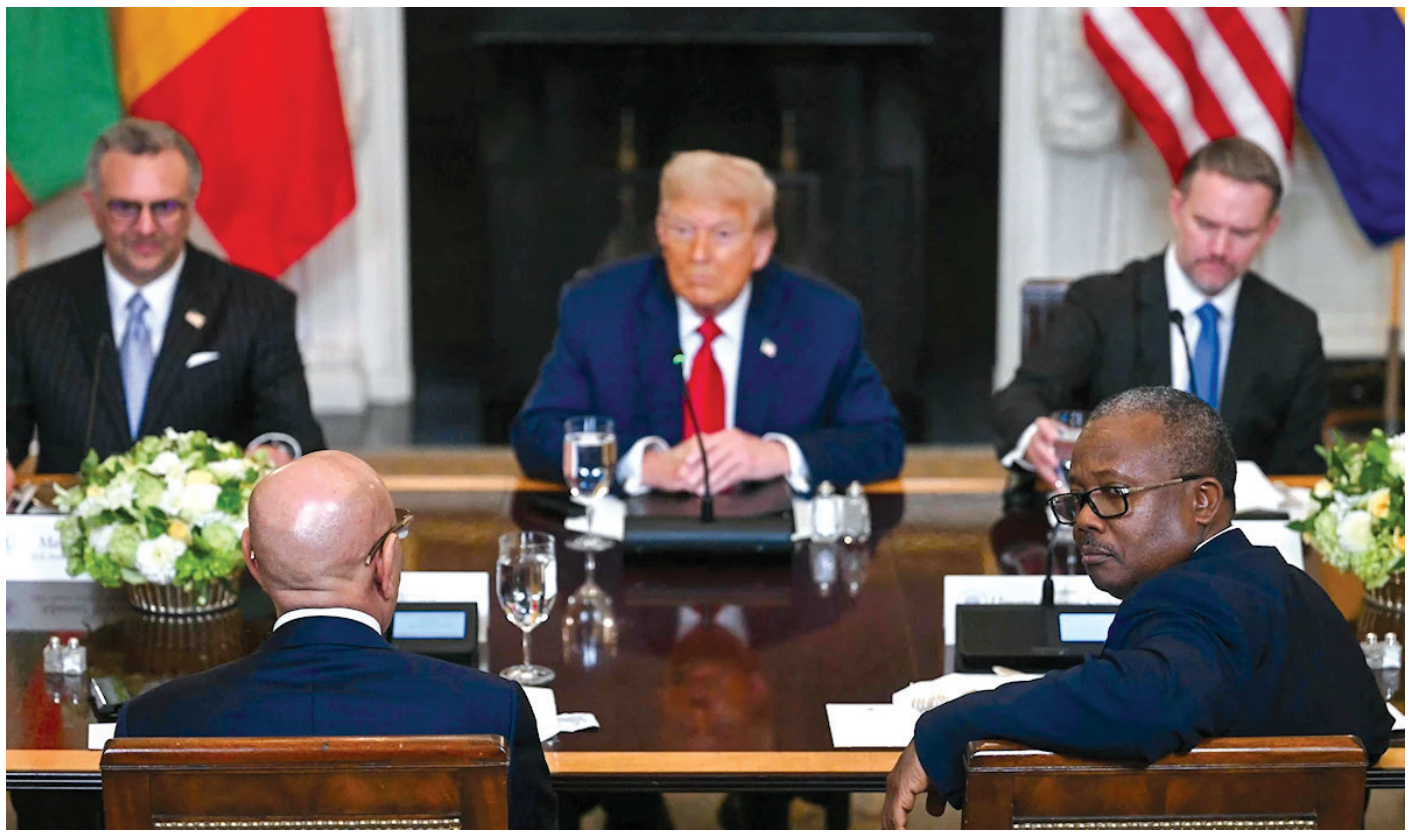

منصات تُعاد عبرها هندسة النفوذ العالمي

القمة الأميركية - الأفريقية؛ شراكة أم إعادة رسم لخريطة النفوذ؟

الوفاق/ في عالم تزدحم فيه التحولات الجيوسياسية وتتبدل فيه موازين القوى بسرعة غير مسبوقة، باتت القمم الدولية أكثر من مجرد تجمعات دبلوماسية أو مراسم بروتوكولية. إنها منصات تُعاد عبرها هندسة النفوذ العالمي، وتتشكّل فيها خرائط المستقبل. من هنا، جاء انعقاد القمة الأميركية - الأفريقية المصغّرة في العاصمة الأمريكية واشنطن بين ٩ و١١ يوليو/تموز ٢٠٢٥، وسط زخم دولي وسباق محموم على الموارد الأفريقية، لتحمل في طياتها دلالات أعمق من مخرجاتها الظاهرة. حضرها قادة خمس دول أفريقية: موريتانيا، ليبيريا، السنغال، غينيا بيساو، والغابون. وبين عروض الاستثمار الأميركية وسلوك دونالد ترامب الاستعراضي، تُطرح تساؤلات: هل كانت القمة بوابة لشراكة حقيقية؟ أم إعادة إنتاج لنهب مقنّع تحت عباءة الدبلوماسية الاقتصادية؟

تحوّل في العقيدة الأميركية؛ من المساعدات إلى التجارة

كانت المفاجأة الكبرى في إعلان ترامب إغلاق «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» (USAID)، التي لطالما مثّلت ذراع واشنطن التنموي في أفريقيا، وتنفق ما يقارب ٤٠٪ من ميزانيتها السنوية على دول جنوب الصحراء. هذا الإغلاق لم يكن إجراءً إداريًا عابرًا، بل يُجسّد تحولًا في العقيدة الأميركية تجاه القارة السمراء؛ فبدلًا من المساعدات الخيرية، بات الخطاب الأميركي يروّج للتجارة والاستثمار، وهي مقاربة تبدو للوهلة الأولى واعدة، لكنها تحمل في جوهرها شروطًا صارمة، ورؤية أميركية أحادية تهدف إلى الهيمنة الاقتصادية المستدامة.
ترامب نفسه أعلن في القمة أن الدول الأفريقية الخمس تمتلك مقدرات هائلة، من وفرة في الأراضي والمعادن واحتياطات البترول، إلى شعوب غنية بالإمكانات. هذا الخطاب يشي بتحوّل من «التنمية عبر المساعدات» إلى «الاستثمار الانتقائي»، حيث تحدد واشنطن ما يناسبها من ثروات وتختار الوجهة التي تخدم مصالحها الاستراتيجية.

كنز القارة الأفريقية في مرمى الشركات الأميركية

شكّل عرض القادة الأفارقة لثروات بلدانهم أبرز مشاهد القمة.
الرئيس الموريتاني «محمد ولد غزواني»، وكذلك الرئيس الغابوني «برايس كلوتير أوليجوي»، تحدثا بإسهاب عن ثراء بلديهما بالمعادن الأرضية النادرة مثل المنغنيز، اليورانيوم، الليثيوم، ما يجعل منها جاذبة للشركات الأميركية الباحثة عن بدائل لإمداداتها من الصين وروسيا.
كذلك، فإن الموقع الجغرافي لكل من موريتانيا والسنغال على المحيط الأطلسي يمنحهما ميزة استراتيجية، ويعزز من إمكانية تحويلهما إلى محاور لوجستية رئيسية للتجارة الأميركية في أفريقيا مستقبلاً. ورغم ضآلة حجم التجارة بين الدول الخمس والولايات المتحدة حاليًا، إلا أن الإدارة الأميركية تراهن على هذه الموارد والمواقع كبوابة لتعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة، وإحلال شركاتها محل منافسين دوليين.

ترامب وصناعة الصورة

لم تكن إدارة القمة خالية من التعليقات الفجّة والتقاطعات الكلامية التي أطلقها ترامب تجاه ضيوفه، لكن ذلك لم يمنع الأخير من ترسيخ صورته أمام الإعلام والرأي العام بأنه «صانع للسلام» في أفريقيا. إذ أعادت وسائل الإعلام الأميركية، ومن خلفها دوائر صنع القرار في واشنطن، التذكير بأن إدارة ترامب نجحت في التوصل إلى تسوية مرحلية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي إحدى أعقد أزمات القارة. هذه الصورة عزّزها أيضًا اندفاع بعض القادة الأفارقة للمطالبة بترشيح ترامب لنيل جائزة نوبل للسلام، في مشهد بدا أقرب إلى المجاملة السياسية منه إلى تقدير فعلي للدور الأميركي. ومع ذلك، فإن هذا السرد الإعلامي يُكرّس حضور ترامب دوليًا، ويمنحه مزيدًا من الشرعية في ملف أفريقيا، الذي لطالما مثّل نقطة ضعف للسياسات الأميركية أمام الهيمنة الصينية المتنامية.

مقاربة أكثر شراسة

القمة لم تكن بمعزل عن صراع النفوذ الدولي في أفريقيا، حيث يتصاعد التنافس بين القوى الكبرى على المعادن والطاقة والمواقع الجغرافية. ففي حين تقترب قيمة التجارة بين الصين وأفريقيا من ٣٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٤، لا تزال الولايات المتحدة تراوح مكانها عند حدود الـ ٧٠ مليار فقط.
هذا التفاوت دفع واشنطن إلى تبنّي مقاربة أكثر شراسة، تستهدف تقليص حضور بكين وموسكو.

القمة الأفريقية الأمريكية لم تكن بمعزل عن صراع النفوذ الدولي في أفريقيا، حيث يتصاعد التنافس بين القوى الكبرى على المعادن والطاقة والمواقع الجغرافية

أحد الأمثلة اللافتة هو التوقعات بأن تقلص الصين من وارداتها من المنغنيز من الغابون لصالح الولايات المتحدة. الغابون، التي توفّر وحدها نحو ٢٢٪ من واردات الصين من هذا المعدن، باتت الآن ساحة للصراع الاقتصادي الأميركي - الصيني، فيما تتكفل الشركات الأميركية بلعب الدور المركزي في عملية الاستحواذ على حصص جديدة.

الأمن والهجرة.. أوراق ضغط إضافية

في سياق توسيع النفوذ، استخدمت الولايات المتحدة ملف الهجرة كورقة ضغط تفاوضية. فقد عرضت على بعض الدول الأفريقية استقبال مرحلي للمهاجرين المرحّلين من أراضيها، مقابل دعم اقتصادي وسياسي مشروط. الغابون وجنوب السودان أعربتا رسميًا عن الموافقة، فيما تقترب رواندا من توقيع اتفاق مماثل.
هذا النموذج يفتح المجال أمام تدخل أميركي مباشر في السياسات الاجتماعية لتلك الدول، من دون تقديم مساهمات ملموسة، بل فقط عبر الضغط المستمر ودفع الأطراف إلى حافة الأزمات، ثم التدخل المشروط والمكلف. إنه أسلوب يُحاكي نماذج التدخل الأميركي في مناطق أخرى من العالم، حيث تُستغل الأزمات لفرض ترتيبات تخدم مصالح واشنطن أولاً.

معادلة غير متكافئة

كشف مضمون القمة عن استعداد بعض الحكومات الأفريقية لتقديم تنازلات كبيرة مقابل الحصول على مظلّة شرعية أميركية. هذه المعادلة غير المتكافئة تعني أن الشركات الأميركية ستحصل على امتيازات ضخمة في قطاعات استراتيجية، مثل التعدين والزراعة والطاقة، في مقابل وعود بمساعدات أو حماية سياسية.
في ظل غياب آليات رقابية فعالة، ستتحول هذه الشراكات إلى أدوات لنهب منظم للثروات، إذ تُصاغ الاتفاقات بعيدًا عن أعين المجتمعات المحلية، وتُترك الدول لتواجه آثار السياسات المفروضة دون ضمانات حقيقية للعدالة الاقتصادية.

هل من ضمانات للعدالة الاقتصادية؟

رغم أهمية الملفات المطروحة في القمة، لم يتم الكشف عن تفاصيل الاتفاقات التي عُقدت، ما يثير مخاوف من غياب الشفافية في صياغة الترتيبات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين. كذلك، فإن غياب المجتمع المدني والمراقبين المستقلين عن المشهد التفاوضي يجعل الاتفاقات عرضة للتحوّل إلى آليات لتمكين النخب الحاكمة على حساب المجتمعات.
في ظل هذه الصورة، تبرز الحاجة الملحّة إلى وضع أطر قانونية واضحة، تضمن توزيعًا عادلًا للعوائد، وتحمي حقوق السكان الأصليين من التهميش والاستغلال.

أفريقيا بين مطرقة المصالح وسندان السيادة

لم تكن القمة الأميركية - الأفريقية المصغّرة مجرد محطة عابرة في العلاقات الدولية، بل مثّلت اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدول الأفريقية على التفاوض بندّية، بعيدًا عن إرث الهيمنة والاستغلال. وبينما تسعى واشنطن إلى تعزيز حضورها في القارة، فإن الأسئلة تظل مفتوحة: هل تملك أفريقيا الإرادة لصياغة شراكات عادلة؟ أم أن الحلم سيظل مؤجلًا لصالح واقع يُعاد فيه إنتاج الهيمنة تحت مسمى الاستثمار؟ في هذا العالم المتغير، لا يكفي امتلاك الثروات، بل يتعيّن على الدول امتلاك أدوات إدارتها وحمايتها، وتوظيفها لصالح الشعوب، لا الشركات العابرة للقارات. وإذا كانت القمة قد فتحت أبوابًا جديدة، فهي أيضًا دقّت ناقوس الخطر بأن أفريقيا، إن لم تتفاوض بشروطها، ستظل في دائرة الاستنزاف.

داعياً الى عقد مؤتمر دولي يمنع تمددها

مادورو: العالم يعيش حرباً عالمية فعلية

دعا الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، في برنامجه الأسبوعي، مجدداً إلى عقد قمة عالمية كبرى للسلام، مؤكّداً أنّ الهدف من هذا المقترح هو «منع اتساع الحرب العالمية الجارية حالياً على كوكب الأرض»، في ظل «رفض الولايات المتحدة وكيان العدو التوصل إلى اتفاقيات لإنهاء النزاعات العسكرية».
وقال مادورو: «أؤكّد، بتواضع وحزم، اقتراحي للقوى الكبرى والدول المعنية، ولقادة العالم، بعقد قمة عالمية كبرى للسلام. لن تحقق الولايات المتحدة ولا كيان العدو السلام في العالم؛ بل ستحققه الدول التي تحتاج إليه وتريده».
وأضاف أنّ هذه الدعوة تنبع من الرؤية الجيوسياسية لفنزويلا، موضحاً: «لا نريد أن نكون قوة عسكرية، لكننا قوة بوليفارية، ولدينا صوت، ونقول الحقيقة للعالم».
وأشار الرئيس الفنزويلي إلى أنه، إلى جانب توجيه رسائل لقادة العالم، يبعث برسالة إلى الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، الرئيس المؤقت لمجموعة دول أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (سيلاك)، مشيداً بمبادراته الرامية إلى ضمان أن يكون لأميركا اللاتينية صوت مهيمن في السعي نحو السلام. وقال مادورو: إن العالم لا يتفادى حرباً عالمية، بل هو يعيشها بالفعل، قائلاً: «ليست المسألة أننا سنتجنّب حرباً عالمية، فهي في أوجها، بل أن نمنعها من الانتشار. وعلى شعوب العالم منع انتشارها بقوتها المدمّرة، كما نشهد الآن في فلسطين، مع الإبادة الجماعية الإسرائيلية».
وأضاف أنّ «المذبحة ضد الشعب الفلسطيني تُنفَّذ من قِبل كيان العدو كدليل على نيته في الهيمنة على العالم وإخضاع الشعوب».
كما دعا إلى إيصال تقرير مقررة الأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيز إلى العالم ونشره على أوسع نطاق، مشدداً على ضرورة «مواصلة تعزيز الوعي العالمي»، ومضيفاً: «سنرى عاجلاً وليس آجلاً انتصار الحقيقة والشعب الفلسطيني على النازيين والصهاينة المجرمين الذين يتصرفون من دون عقاب».
وانتقد مادورو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على «ألبانيز» بعد اتهامها كيان العدو بارتكاب إبادة جماعية، مؤكّداً أنّها «أظهرت أدلة دامغة وموثوقة على الإبادة الجماعية التي يرتكبها نتنياهو ضد الشعب الفلسطيني».
وختم مادورو بالإشادة بـ«الوعي الهائل» الذي نشأ في أوساط الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة وأوروبا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، معتبراً أنّ هذا الوعي «النابع من الألم» سيجعل المتواطئين والمجرمين «يدفعون ثمن أفعالهم».